الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمَّه لخضر –الوادي

كليَّـة الآداب واللُّغـات قسم اللُّغة والأدب العربي

ترجيح مسائل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة من النواسخ في مقرر السنة الثانية ليسانس من خلال كتاب الإنصاف للأنباري

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس

في اللُّغة والأدب العربي تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبات:

* صماري فهيمة
* رداد الحادة
* خظور نعيمة
* كرباع مروة

إشراف الأستاذ :

* د. علي حلواجي

الموسم الجامعي: 1441– 1442هـ/2019–2020م

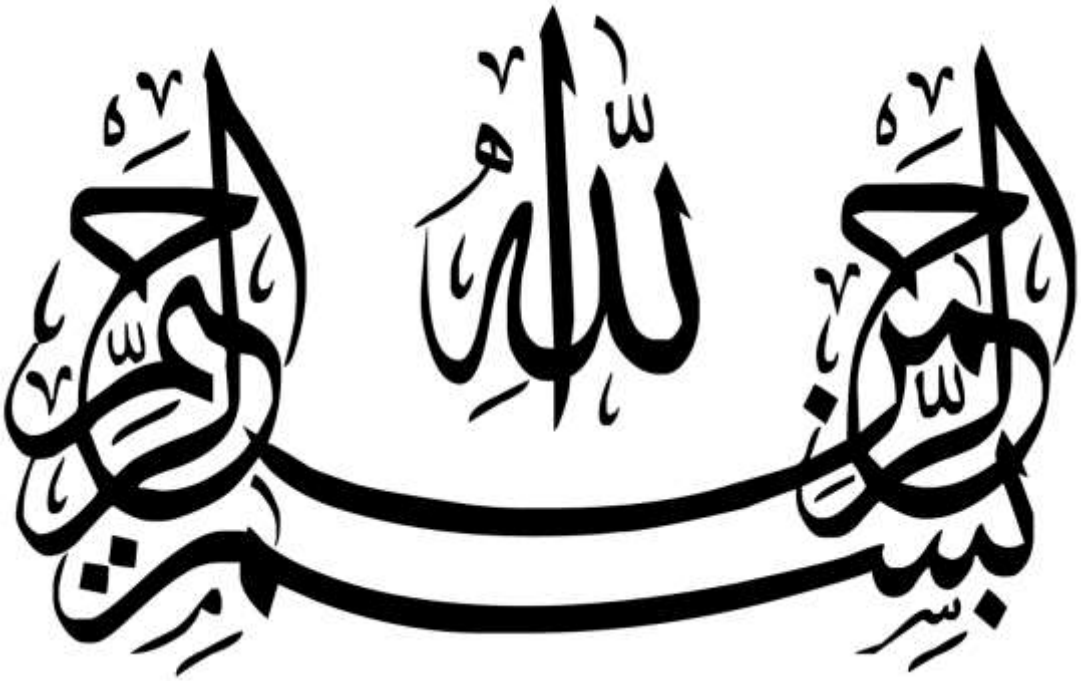
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

قال الله تعالى:﴿ لإِنْ شكَرْتُمْ لأَزِيْدَنّكُمْ ﴾.

يسعدنا في فاتحة هذا البحث أن نتقدم بالشكر والحمد لله عزّ وجلّ الذي وفقنا في إتمام هذا العمل.

كما نشكر الأستاذ الفاضل "علي حلواجي" الذي تبنانا طيلة هذه المسيرة البحثية ولم يبخل علينا بتوجيهه ونصحه.

كما نتقدم بالشكر إلى من سهر على كتابة هذا البحث وتخريجه آمنة ميلود ، ونشكر كل من مد لنا يد المساعدة قريباً كان أو بعيداً.

سائلين الله عزّ وجلّ أن يوفقهم في حياتهم العملية والعلمية.

فهيمة – الحادة – نعيمة – مروة

إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع:

إلى رمز التضحية والعطاء، إلى من كان دعائهما سر نجاحي وحنانهما بلسم جراحي، والتي تعجز الكلمات والعبارات عن شكرهما إلى أغلى الحبايب (أمي وأبي) حفظهما الله تعالى وبارك في عمريهما.

إلى إخوتي وأخواتي الأحبة، وكل عائلتي كبيراً وصغيراً.

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد، وشجعني بكلمة طيبة أو دعاء صالح.

إلى كل من علمني حرفاً وتأثرت بعلمه وأخلاقه.

إلى كل من كان لي نعم الصديق.

إلى كل من بذل جهداً وعمراً في سبيل إتمام هذا البحث.

كما أنوه بالذي لم يبخل علينا بأفكاره الصائبة في سبيل إرشادنا وتوجيهنا الأستاذ الدكتور المشرف.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل عرفاناً بفضلهم وتقديراً لهم.

جزاهم الله خير جزاء.

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان ..... أ
إهداء.....ب
فهرس المحتويات ..... ج
المقدمة **2**

الفصل الأول: مدرسة البصرة والكوفة وكتاب الانصاف للأنباري

المبحث الأول: تعريف المدرستين والاختلاف بينهما..... 6
1. مفهوم المدرسة (المذهب) النحوية: 6
2- مدرسة البصرة:..... 7
1.2- تعريف مدينة البصرة:..... 7
2.2- علاقة مدرسة البصرة بعلم النحو:..... 7
3.2- نشأة مدرسة البصرة:..... 8
4.2- أشهر علماء ونحاة البصرة:.....10
1.4.2- ابن أبي اسحاق:.....10
2.4.2- سيبويه:.....10
3.4.2- الأخفش الأوسط: 11
4.4.2- المبرد:.....11
5.4.2- الزجاج:.....11
3- مدرسة الكوفة:.....12
1.3- خصائصهما: 13
2.3- أهم أعلامها: 13
1.2.3- الكسائي:.....13
2.2.3- الرؤاسي:.....13

4- الاختلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة:.....14
5- أسباب الخلاف النحوي بين مدرسة الكوفة والبصرة:.....16
المبحث الثاني: كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف وصاحبه 18
1. نبذة عن حياة ابن الأنباري وشخصيته: 18
1.1- نشأته ونبوعه:.....18
2.1- عصره: 19
3.1- صفاته الشخصية: 19
4.1- ثقافته: 20
5.1- مؤلفاته: 20
6.1- شيوخه وتلاميذه:.....22
7.1- وفاته: 23
2- التعريف بكتاب الإنصاف: 23
1.1- وصف عام:.....23
2.2- سبب تأليفه:.....24
3.2- منهجه: 24
4.2- محتواه:.....25
5.2- نماذج من محتوى الكتاب: 28

الفصل الثاني: مسائل الاختلاف بين المدرستين في مقرر النحو للسنة الثانية ليسانس وترجيحاتها

المبحث الأول: المقرر السنة الثانية ليسانس وتحديد المواضيع المشتركة بين النواسخ في المقرر والكتاب الإنصاف.....33
1. محتوى مقرر.....33
2. تحديد المسائل المشتركة بين النواسخ في المقرر والكتاب وترجيحاتها.....35
الخاتمة 51
قائمة المصادر والمراجع 54

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين والصلاة على حامل البيان خاتم النبيين محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم:

اللغة روح الأمة، ونسغها النابض، وهي عنوان تقدمها وازدهارها وركن وحدتها الركين، وقد شهدت اللغة العربية تطوراً عظيماً في مسيرتها التي بدأت قبل الإسلام بقرون، ولا تزال ظافرة في طريقها الطويل وقد توقفت يوم قلّ عطاء العرب ولفهم ظلال الجهل والاستعباد وكادت تختصر لولا كتاب الله الخالد الذي كان مولد الكثير من العلوم على يده.

ولعل من أهم هذه العلوم علم النحو، فهو أول ما دون الإسلام إذ مضى على مولده قرابة أربعة عشر قرناً، لم يكن فيها لقى مهملا ولا ناسيا منسيا، ولكن تتابعت عليه أجيال من العلماء الجادين، يتفقون قصداً وغاية، وأن اختلفوا وطنا وجنسا وشخصية ومنهجاً وتفكيراً.

حيث نشأ في البصرة، فكانت صاحبة الفضل في وضعه وتعهده، بينما الكوفة كانت منصرفة عنه بما شغلها من أمور علم الفقه ووضع أصوله ومقاييسه، ولم تفرع إلا بعد مئة عام من ظهوره بالبصرة، لينشأ الخلاف بين المذهبين حيث كان لكل وجهة نظرها وموقفها تجاه المسائل النحوية المتشعبة.

وقد صنفت كتب عديدة في مسائل الخلاف بين هذين المدرستين، ولعل أهم كتاب هو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف الذي درس فيه الأنباري المسائل الخلافية بالتفصيل والتفسير وتقديم حجج كل مدرسة وإعطاء الترجيح، وكذا تدارس بعض هذه المسائل في المستوى الجامعي للسنة ثانية ليسانس.

ومن هنا جاءت فكرة البحث وعنوانه وهو:

ترجيح مسائل الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة من النواسخ في مقرر السنة الثانية ليسانس من خلال كتاب الإنصاف للأنباري.

أما ما دفعنا إلى الخوض في غمار هذا البحث فهو بصفة عامة حب تتبع علم أصول النحو منذ بداياته الأولى، والتعرف على جهود الأنباري في الفصل في الخلاف النحوي ومعرفة تاريخه وأسبابه باعتبار أبو البركات من النحاة القلائل الذين ألفوا في هذا العلم ووافوه حقه، وكذا ما للإنصاف من حظوة في هذا العلم ولكن الدافع الخاص هو الرغبة في الفصل في أهم المسائل الخلافية في مقرر السنة الثانية ولذلك كانت إشكالية البحث:

ما هو ترجيح المسائل الخلافية في النواسخ من مقرر النحو السنة الثانية ليسانس؟.

وكان من الطبيعي أن تسبق الإجابة على هذا السؤال الكبير الإجابة على أسئلة فرعية أخرى هي:

- كيف كانت نشأة المدرستين وماهي خصائص كل واحدة؟
- من هم أشهر رواد كل مدرسة؟
- من هو صاحب كتاب الإنصاف وماذا قدم للمكتبة العربية من علمه؟
- ماهي المسائل التي درست في مقرر السنة الثانية ليسانس وقد تناولها كتاب الإنصاف؟.

وغيرها من التساؤلات التي نأمل أن يجيب عنها بحثنا هذا، وقد اقتضت منا هذه الدراسة أن تكون خطة البحث على الشكل الآتي:

قسمنا البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، الفصل الأول تناولنا فيه مدرستا البصرة والكوفة وكتاب الإنصاف للأنباري، البحث الأول تعريف المدرستين والاختلاف بينهما ويضم ثلاث مطالب وهي: مدرسة البصرة، مدرسة الكوفة، وأهم الفروق المنهجية بين المدرستين.

والمبحث الثاني والذي فيه كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وصاحبه.

أما الفصل الثاني فقد ذكرنا مسائل الاختلاف بين المدرستين في النواسخ للمقرر للسنة الثانية ليسانس وترجيحاتها وكذا محتوى المقرر.

وقد ختمنا بحثنا هذا بخاتمة ضمناها أهم النتائج المتوصل إليها، وقد اتبعنا في دراستنا هذه منهجين:

المنهج الوصفي: في وصف المدرستين والكتب المعتمدة في البحث، والمنهج التحليلي: في دراسة المسائل الخلافية والاحتجاج والترجيح.

أما عن أهم المصادر والمراجع فنذكر منها: كمصدر الإنصاف للأنباري، ومن المراجع نذكر: كتاب المدارس النحوية لخديجة الحديثي وكتاب اختلاف الآراء النحوية بين مدرستي الكوفة والبصرة لمحمد معروف وغيرها... .

ومن طبيعة الأمور أن كل عمل بحثي لا يخلو من الصعوبات وهذه الصعوبات لا تخرج في مجملها عن تلك التي يمكن أن يلقاها أي باحث وتتمثل في كثرة المراجع على توفرها لنفس المعلومات إلى صعوبة استخراج الترجيح في المسائل الخلافية في كتاب الإنصاف لابن الأنباري.

وفي الأخير لا ننسى أن نشكر الدكتور الفاضل وقائدنا في مسيرتنا هذه علي حلواجي، وكل من مد لنا يد العون.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويهدينا إلى الصواب.

الفصل الأول:

مدرسة البصرة والكوفة وكتاب الانصاف للأنباري

المبحث الأول: تعريف المدرستين والاختلاف بينهما

1. مفهوم المدرسة (المذهب) النحوية:

مصطلح يشير إلى اتجاهات ظهرت في دراسة النحو العربي، اختلفت في مناهج في بعض المسائل النحوية الفرعية، وارتبط كل اتجاه منها بإقليم عربي معين، فكانت هناك مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة البغدادية وهكذا، لم يكن لهذا الارتباط المكاني دلالة علمية خاصة.

ويرى الباحثون أن القدماء لم يطلقوا على مسائل الخلاف في النحو القديم كلمة مدرسة، فلم يؤثر عنهم مصطلح المدرسة الكوفية، ولا مدرسة بغداد، ولكننا نقرا من قولهم مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغدادية وربما ورد في قولهم: مذهب الأخفش، ومذهب الفراء، ومذهب سيبويه، وغير ذلك.

غير أن المعاصرين استحسنوا لفظ المدرسة فاستعاروه في مادة الخلاف النحوي، كما استعاروه في مسائل أدبية أخرى، فأطلقوا على بناء القصيدة عند أوس بن حجر، وبناء خاص يختلف عما عند غيره من الجاهلين، واستمر هذا المنهج في الاصطلاح بعض الباحثين فكانت مدرسة الديوان، وقيل عن الأدب في الهجرة، على الرغم من الخلاف الكبير بين أدباء المهجر في منازعهم الفكرية.

أما كلمة مذهب فترد كثيراً في الكلام عن الخلافة النحوية فيقولون مذهب البصريين، كما قالوا: مذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين.

وقد تطلق كلمة مذهب على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة فقالوا: مذهب سيبويه كذا، أو قولهم: مذهب الأخفش والفراء.

2- مدرسة البصرة:

1.2- تعريف مدينة البصرة:

- جاء في معجم الوسيط: البصرة الأرض الغليظة، و- الحجارة الرخوة فيها بياض، و- الطين العَلِك الجيد فيه حصى، (ج) بصار و- مدينة كبيرة في العراق[1].

- وجاء في معجم لسان العرب: البصرة: الطين العلك: وقال اللحياني البَصْرُ: الطين العلك الجيد الذي فيه حصى[2].

- البصرة مدينة معروفة منذ بدايات التحرير الإسلامي للعراق وقيل هي مدينة قديمة كانت تدعى في العصور الوسطى في أوروبا « بلسرة » (balsara) وهي مدينة تجارية تقع على شرط العرب وقد قامت منذ الأزمات القديمة في تلك البقعة التي يصب فيها نهر الدجلة والفرات في البحر عدة مدن[3].

- سميت بهذا الاسم لأن المسلمين حين وافوا مكان البصرة للنزول بها نظروا إليها من بعيد وأبصروا الحصى عليها فقالوا: إن هذه أرض بصرةٌ يعنون حصبةٌ، فسميت بذلك.

2.2- علاقة مدرسة البصرة بعلم النحو:

أجمع كل الدارسين أن مدرسة البصرة سباقة بوضع النحو، وتبدأ جهود علمائها من بداية رسم أبي الأسود للنحو، حيث استأثرت به وتعهدته وقد ساعدها على أن تحرز هذا السبق موقعها على الأطراف البادية قرب من العروبة الصافية، فأقبل علمائها يجمعون اللغة والأشعار من مصدر صاف بعيدا عن الشوائب وعوامل الضعف، حيث انتهجت منهجا خاصا في البحث النحوي، إذ لا يؤخذ إلا بالشواهد الموثوقة بصحتها، المتداولة الشائعة بين الناس، مما جعل قواعدهم أقرب إلى الصحة، والكل ما خالف القاعدة يهمل ولا يقاس عليه[4].

---

[1] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق، ط4، 1425هـ-2004م، ص59.

[2] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت، ج4، ص67.

[3] الحديثي خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، ط3، الأردن، 1422هـ/2001م، ص 25.

[4] العمراوي لزهر، أسس التنظير النحوي عند الكوفيين، مذكرة لنيل شهادة المشرف، الأدب واللغة العربية، 1434هـ/2013م، ص13.

ومن طبقات هذه المدرسة نذكر: نصر بن عاصم الليثي (79هـ)، وعنبسة بن معدان الفيل المهري (100هـ) ويحي بن يعمر العدواني (129هـ)، وعبد الرحمان بن هرمز (117هـ)، ...إلى أن نصل إلى طبقة سيبويه وهو: أبو البشر عمرو بن قنبر، ولقبه سيبويه "رائحة التفاح"، لم يتبع في ترتيب النحاة بأسبقية الأخذ، إنما هو ترتيب تواريخ الوفاة لا غير[1].

3.2- نشأة مدرسة البصرة:

استقراء العقل العربي السليقة لدورها المهم في الممارسة اللغوية والنحوية وخاصة في المرحلة الأولى التي خطاء فيها العقل تجاه ايجاد البنية العلمية لنحو العلم، لقد حاز أبو الأسود قصب السبق في وضع أسس وقواعد النحو ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد، فهذب الصناعة وكمّل أبوابها، وأخذ عنه سيبويه فكمّل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده، وثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاج كتابه مختصراً للمتعلمين يحذون حذو الإمام في كتابه.

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن أول نحوي بصري حقيقي نجد عنده طلائع ذلك هو ابن اسحاق الحضرمي المتوفى سنة (117هـ)، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود، ولكن من الفراء، ومن ملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه، يسلكون في الفراء، فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، تلميذاه عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء القراء[2].

والذي لاشك فيه أن النحو بصورته المعروفة نشأ بصرياً وتطور بصرياً يقول ابن سلام: كان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو لغات العرب والغريب عناية، ويطرح ابن النديم: إنما قدمنا البصريين أولاً لأن العربية عنهم أخذ، وإن سبق البصرة لغيرها من المدن العراقية في علم النحو راجعاً لأسباب متعددة منها العامل السياسي حيث اللواء فيها عثماني أموي، وفي الكوفة علوي عباسي، وتمسكت كلتا البلدتين بما تدينت له، وما لحق ذلك من استقرار سيادي للأمويين في البصرة، مكّن لهم أسباب

[1] المرجع السابق، ص 13.

[2] معروف محمد، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، 2010م، ص40.

العلم حتى انتقلت الخلافة إلى العباسيين بعد قرناً من الزمن، مما مكن لهم المنافسة مع الخصم القديم من جارتها الكوفة، ولقد كان الموقع الجغرافي للبصرة المحاذي لبادية العراق وقربها إلى العرب الأقحاح أثر في تميزها اللغوي والنحوي، وقد سمح لها قدرة اتصالها بالثقافات الأجنبية الوافدة عبر البحار من الاستفادة من الخبرات غير العربية، أما مجالس العلم والمناظرة ووفود الشعراء إلى سوق المربد فكان له أثر أيضا في السبق، حيث يأخذ اللغويون عن أهل اللغة ويأخذ عنهم النحويون ما يصحح قواعدهم. وكان للقراءات وعلمها أثر في إضرام الرغبة في نفوس قرّاء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في أي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق.

فقام أبو الأسود وتلاميذه باستقراء دقيق القواعد وتعليلها مشترطين صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم حتى أصبحت كل قاعدة أصلاً تقاس عليه الجزئيات، وقد كدوا في ذلك فرحلوا إلى الصحراء حيث الينابيع الصافية للغة، مستمدينها من قبائل كتميم وقيس وأسد وطيء وهديل وبعض عشائر كنانة لما تتمتع به هذه من سلامة اللغة وخلوها من مؤثرات اللغة اللحن التي تفرض لها أهل الحضر. وكان المعلمين النجديين في البصرة أثر في مدة علماء البصرة بالمادة اللغوية الصحيحة[1].

ويرى د. المخزومي أن ظهور المذاهب في البصرة، مهد لقيام حركة المعتزلة لمناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تبعث بكيان الاسلام، فعنوا بالنحو لأنه أداتهم للبيان الرفيع والمتفوق على أصحاب النحل وزعماء المذاهب الأخرى في ظل انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية، ولقد خلف أبو الأسود خمسة: "عنبسة الفيل (100هـ) وميمون الأقرن (ت بعد 100هـ) وابن أبي الأسود: عطاء أبو حرب، ويحي بن يعمر (ت129هـ)، ونصر بن عاصم(ت89هـ أو 90هـ) أستاذ أبي عمرو بن العلاء. الأخيران ابن أي الأسود ونصر بن عاصم استجابا لدعوة الحجاج فوضعا نقاطاً لإعجام الحروف يتم بواساطتها معرفتها بعضها من بعض. ويرجع اختلاف موروود المصادر التاريخية في تعيين سلسلة طبقة النحاة التي يقررهما الدكتور أبو المكارم: أولهما أن المؤرخين، بل الرواة ظنوا التطابق بين التلميذ وأستاذه فأغفلوا بعض التلاميذ مثل قتادة بن دعامة السدوسي، وأبي نوفل بن أبي عقرب

[1] المرجع السابق، ص41.

وأي حرب بن أبي الأسود حيث كان لدى هؤلاء اهتمامات أخرى، غير النحو كالأنساب، والفقه والقراءة أو السياسة والإدارة كما أن أبو حرب، وثانيهما أن هؤلاء التلاميذ لم يضيفوا جديداً عما فعله الأستاذ ، وانشغلوا بأمورهم الأخرى وأما أولئك الذين استطاعوا متابعته ما بدأه أبو الأسود والإضافة إليه فلم يكن عليهم خلاف، والذي تمثل في خمسة: نصر بن عاصم، وعنبسة الفيل وميمون الأقرن، ويحي بن يعمر وعطاء بن الأسود[1].

4.2- أشهر علماء ونحاة البصرة:

1.4.2- ابن أبي اسحاق:

فهو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان قيماً بالعربية والقراءة، إماما فيهما، وكان شديد التجريد للقياس، ويقال: إنه كان أشدّ تجريدا للقياس من أبي عمرو بن العلاء، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها.

ويروى أن بلال بن أبي بردة جمع بينهما، قال يونس: قال أبو عمرو: فغلبني ابن إسحاق يومئذ بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك، ويقال إنه أوّل من علّل النحو.

وتوفي بالبصرة سنة 117هـ، في أيام هشام بن عبد الملك[2].

2.4.2- سيبويه:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، لقب بسيبويه(رائحة التفاح)، لأن أمه كانت ترقصه بذلك في صغره، ولد بالبيضاء بلد بفارس من سلالة فارسية، ونشأ بالبصرة ورغب في تعلم الحديث والفقه، إلى أن لحقه التأنيب بشأن حديث شريف من شيخه حمّاد البصري، في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء". فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبن علما لا

[1] المرجع السابق، ص 42.

[2] الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م، ص 27-28.

يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل، وأخذ عن عيسى ابن عمر ويونس، وبرع في النحو حتى بزّ أصحابه، فاحتفى به علماء البصرة التي صار إماما غير مدافع، وأخرج للناس كتابا في النحو المشهور (الكتاب)، توفي سنة 180هـ[1].

3.4.2- الأخفش الأوسط:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، فارسي الأصل مثل سيبويه، وقد لزمه وتلمذ له، وأخذ عنه كل ما عنده، وهو الذي روى عنه كتابه،... وعنه أخذ علماء الكوفة وعلى رأسهم إمامهم الكسائي، وقد ترك البصرة إلى بغداد بأخرة من عمره، ومازال الطلاب يقبلون من كل حدب على دروسه وإملاءاته حتى توفي سنة 211 هـ.[2]

4.4.2- المبرد:

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ولد بالبصرة أوائل القرن الثالث (210هـ تقريبا)، وبها نشأ، درس كتاب سيبويه، وقدم للعربية عددا من الآثار العلمية أهمها "الكامل"، توفي المبرد 285 هـ أي أنه عاش خمساً وسبعين سنة[3].

5.4.2- الزجاج:

هو أبو اسحق إبراهيم بن السرى بن سهل ، ولقب بالزجاج لأنه كان يخرط، ونشأ ببغداد وتلقى عن ثعلب ثم عن المبرد، توفي ببغداد سنة 310 هـ.[4]

فإنه كان من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة، صنف مصنفات كثيرة: منها كتاب معاني في القرآن، وكتاب الفرق بين المؤنث والمذكر، وكتاب فعلت وأفعلت، إلى غير ذلك[5].

---

[1] الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة، د.ت، ص79-80. .

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، القاهرة، ص 94 – 95.

[3] الراجحي عبده، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ط1، ص 62-63.

[4] الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،، المرجع السابق ص 172-173.

[5] الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المرجع السابق، ص 216.

3- مدرسة الكوفة:

اكتسبت الكوفة منذ تأسيسها سنة 16هـ أهمية بالغة لأنها أنشأت لتكون مجتمعاً للعرب الفاتحين وقاعدة للفتح الإسلامي، ثم قامت فيها الأعمال التجارية والزراعية والحرفية، وتوسعت مما أدى إلى ازدهار هذه المدينة، وزاد من أهميتها أن قسما من أصحابه التابعين نزلها، وفيهم كثر من القراء، وأصبحت مركز الخلافة في عهد الإمام علي كرم الله وجهه، وأول عاصمة لدولة العباسية حيث يوسع أبو العباس السفاح خلفائهم.

- لما حل الرؤاسي الكوفة وكوّن بها حلقة علمية وأن الكسائي من المنتمين إليها فقد أخذ عنه ودون بعض نظريات ولم يصلنا شيء من هذه المدونات.

- وخلفه الكسائي على رأس مدرسة الكوفة وكان الكسائي شيخ القراء في الكوفة بعد أستاذه حمزة بن حبيب الزيات، ثم صار شيخ مدينة السلام في صناعة القراءة، لم يمارس فناً غيرها حتى كبر ثم مالت نفسه بعد الكبر إلى النحو والقراءة.

ويرى أنه أقبل ذات يوماً على إخوانه من طلاب العربية، فقال متأوها من مشي طويل: "لقد عبيت" فقالوا: اتجالسنا وأنت تلحن؟ فقال كيف لحنت؟ فقالوا: أن أردت من التعب فقل: عييت مخففة، فأنف، من هذه الكلمة، وقام من فوره يسأل عمن يعلم النحو فلازم معاذ الهراء ثم الرؤاسي من نحاة الكوفة حتى ما عندهما ثم خرج إلى البصرة قاصدا الخليل بن أحمد فكان يجلس في حلقته للأخذ عنه، ويرى أنه سأله عن علمه من شيء استفاده؟ فقال له الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فأسرع إليها الكسائي وأقام فيها مدة طويلة كتب فيها عن العرب الخلص كثيراً من أشعارهم حتى قيل: أنفد خمس عشرة قنينة حبر وعاد إلى بغداد يحمل زاده الجديد.

- ولما حل الأخفش الأوسط بالكوفة قرّبه الكسائي وأول إليه تعليم أبنائه وأخذ عنه كتابه سيبويه هو والفراء وطلب منه فيها يروى وضع كتاب في معاني القرآن فكان له ذلك ونسخ على منواله وهو الفراء على أرجح الأقوال[1].

[1] التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، 1436هـ/2015م، ص92-93.

1.3- خصائصهما:

ونلخص خصائص المدرسة الكوفية في النقاط التالية:

1- اتساع الكوفيين في الرواية بحيث لا يتشددون في فهم الفصاح كما يتشدد البصريون.

2- اتساع الكوفيين في القياس.

3- استعمال مصطلح غير ما أشاعه البصريون في مصطلحات النحو.

4- توسعهم في السماع، وقياسهم على كل مسموع يصل إليهم.

5- القياس على الشاهد الواحد حتى لو خالف الأصل المعروف والمتفق عليه.

6- الاستشهاد بشطر بيت لا يعرف شطره الآخر وقد لا يعرف قائله[1].

2.3- أهم أعلامها:

1.2.3- الكسائي:

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن يهمن بن فيروز الكوفي النحوي مولى لبني أسد، واختلف في تسميته الكسائي، فروينا عن عبد الرحمان بن موسى أنه سأله فقال لأني أحرمت في كسائي وقرأت على أبي الحسن بن كرم المقرئ عن عبد الوهاب بن محمد قال: قال للاهوازي قال بعض سمي الكسائي لأنه كان من كساء قرية من السواد.

– نشأ بالكوفة، وتعلم النحو على كبر، ذلك لأنه حادث قوماً من الهبارين لنحوه فأنف من التخطئة وقام من فوره وطفق يتعلم النحو، فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده ثم توجه تلقاء البصرة فتلقى عن عيسى بن عمرو والخليل وغيرهما[2].

2.2.3- الرؤاسي:

هو أبو جعفر محمد بن حسن، مولى محمد كعب القرظي، لقب بالرؤاسي لكبر رأسه، نشأ بالكوفة وورد بالبصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من العلماء الطبقة الثانية البصرية ثم قفل إلى الكوفة

[1] الحديثي خديجة، المدارس النحوية، المرجع السابق، ص 75-77.

[2] الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المرجع السابق، ص116.

واشتغل فيها مع عمه معاذ وغيره، فتكونت الطبقة الأولى الكوفية، ثم صنف كتابه "الفيصل" في النحو، وقد مر في الكلام على الطور الثاني أن الخليل بعث إلى الرؤاسي يطلبه إليه فأرسله إليه وأن سيبويه نقل لقب كتابه عنه كما نقل على البصريين، فإلى الرؤاسي يرجع بدء النحو في الكوفة دراسة وتأليفاً فهو رأس الطبقة الأولى الكوفية وكتابه أول مؤلف في النحو بالكوفة، وتوفي في عهد الرشيد[1].

4- الاختلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة:

قد شاعت القضايا الخلافية القديمة بين النحاة في مدينة البصرة والكوفة، فلا مفر اذن من مظاهر الاختلاف النحويين الذي يترتب على تكوين مدرستين نحويتين هما مدرستي البصرة والكوفة.

وقد بذل بعض علماء اللغة العربية من القدماء المتأخرين جهده في محاولة الجمع بين هاتين المدرستين وخاصة في مواضيع النحو التي اختلف فيه فألفوا بعض الكتب التي سجل فيها قضية الاختلاف من القدامى من بينهم الاختلاف النحويين لثعلب (ت 291 هـ) ، والمسائل على المذهب النحوي بين فيها اختلاف بين البصريين والكوفيين، ومن المتأخرين منها الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي بركات الأنباري.

يعتبر د.طلال علامة أن منشأ الخلاف بين المدرستين "في الأخذ عن الإعراب" حيث اعتمدت كل مدرسة منهجاً مختلفاً في الأخذ، فالبصرة تتقيد بضوابط الصحة والنقاء والسلامة في المصدر وبعده في الاختلاط والتأثير بالحضر، أما الكوفة فتتساهل في ذلك فنشاء عنه أصل الاختلاف في الاستدلال على الرأي، كما عرفنا أن البصرة تواطنها القبائل العربية العريقة الفصحاء، أكثر من الكوفة، ومن فصحاء القبائل المستوطنة في البصرة:(بني تميم، وبني قيس)، وأما الكوفة فقد اختلطت مواطنها بين العرب الفصيحة والموالي الأعاجم فلا عجب إن كان المصريون أشد دقة في الأخذ على شواهد النحوية في كلام العرب، والكوفيون قد يكتفون فيه بغرائب الكلام[2].

[1] المرجع السابق، ص115.

[2] معروف محمد، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، المرجع السابق، ص49-50.

مدرسة البصرة والكوفة لها خصائص النحوية في مواضع السياسي والموقع الجغرافي حيث أن البصرة في بداية الأمر أصبحت مركزاً للحكومة الدولة الأموية.

فلما استولى العباسيون الخلافة عبسوا البصرة واتخذوا الكوفة مركزاً خلافتهم في العراق.

فلزم ذلك التعارض السياسي تنافسهم السلبي في كل الأمور حتى أثر الخلاف في مجال النحوي لا محالة.

ومن حيث الموقع الجغرافي أنه أدت مدرسة البصرة التشدد في اختيار الشواهد والاستنباط الأحكام النحوية بخلاف مدرسة الكوفة التي قدمت التسامح في الشواهد النحوية بحيث استقى من كلام العرب رغم ضعفه ومجهول الروى.

ومن الناحية العنصرية وأكثر أهل الكوفة اليامنيين وأكثر أهل البصرة من المصريين.

حتى طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلا الكوفة والبصرة، المصريين القديمين للعرب، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم[1].

[1] المرجع السابق، ص50.

5- أسباب الخلاف النحوي بين مدرسة الكوفة والبصرة:

تعود دوافع الخلاف النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة إلى دوافع عديدة أهمها:

أولا: الاستنباط: الذي تتبعه المدرسة في السماع والقياس والتعليل فمثلاً: تحديد السماع والقياس عند البصريين بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسعوا في السماع عن القبائل العربية، وتوسعوا في القياس حتى على القليل الشاذ، وقد توسع ذلك حتى شمل القراءات القرآنية فالبصريون لهم موقف في بعض القراءات التي خالفت القاعدة النحوية عندهم، ثم شاع ذلك على بقية المدارس النحوية.

ثانيا: التنافس العلمي واثبات الذات: وهذا أمر غريزي في جبلة الناس كل يحب أن يجد لنفسه المكانة، والقدمة سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة، وعلى مستوى المدارس وهذا أذكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون الذين لعبوا دوراً هاماً في تفعيل النحاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى اجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدب بينهم، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيون، ويحاولون الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تقام مع نحاة البصرة، وقد دونت المؤلفات الكثيرة ومن هذه المناظرات مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه وبين الكسائي والأصمعي، وبين المبرد وثعلب[1].

ثالثا: العصبية الإقليمية: ومن الأسباب أيضا العصبية الإقليمية فلكل يريد المقدمة لبلده، ومن الجدير بالقول أن الخلاف بين البصرة والكوفة يعود إلى الأحداث الأخيرة من زمن الخلاف الراشدة حيث بعد مقتل عثمان رضي الله عنه تولى علي كرم الله وجهه الخلافة، حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلة المنافقة التي اشعلت نار الفتنة، وكان نتيجة ذلك الأحداث الخلاف بين البصرة والكوفة، فقد عرفت البصرة بأنها عثمانية اللواء، ويدل على ذلك عائشة رضي الله عنه والزبير وطلحة حيث خرجوا من مكة متجهين إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان، بينما توجه علي رضي الله عنه إلى

[1] المرجع السابق، ص 52-53.

الكوفة وبعد ذلك كانت وقعت الجبل حيث تمت المواجهة بين علي والكوفيون، وعائشة والبصريون، فظهرت المواجهة بين البصرة والكوفة.

رابعا طريقة: التفكير: وتفسير ذلك أن حركة الترجمة عن اليونانيون والفرس نشطت مبكراً عند البصريين وبدل على ذلك ما قام به (ماسر حويه) و(ابن المقفع) من ترجمات، ويضاف إلى ذلك أن فكرة الاعتزال التي ترتبط بالعقل والمنطق وانعكاس ذلك على الدراسات كان له دوره عند البصريين ويقابل ذلك الفكر الشيعي عند الكوفيين والحقيقة أن هذه التراكمات ظلت ترافق جميع النشطات الأخرى[1].

[1] المرجع السابق، ص53-54.

المبحث الثاني: كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف وصاحبه

1. نبذة عن حياة ابن الأنباري وشخصيته:

1.1- نشأته ونبوعه:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري، كنيته أبو البركات، ولقبه كمال الدين، ينتسب إلى "أنبار"، وهي بلدة قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشر فراسخ، ولد عام 513 هـ -1119م، وسكن بغداد من صباه إلى أن توفي عن أربع وستين سنة.

يفهم من المصادر أن ولادة المؤلف كانت في الأنبار، وفيها تلقى علومه الأولى على والده الذي كان على شيء من الثقافة والعلم. ويبدو أن الأنبار لم تكن تلبي كل حاجات الطالب للعلم، فيما كانت بغداد قبلة الأنظار، تعج بحركة علمية نشطة على العهد السلجوقي، لذلك رأى الوالد أن يشد الرحال إلى بغداد، مصطحباً ابنه، علّه يحقق فيها ما عجز عن تحقيقه في الأنبار من آمال وأهداف في المدرسة النظامية ببغداد، أقبل الفتى الفت عبد الرحمن ابن الأنباري على تحصيل العلم بشغف قل نظيره، واشتهر من أساتذة المدرسة أبو حامد الغزالي وأبو إسحاق الشيرازي، وقد قصد نظام الملك بإنشائها مقاومة الدعاية للمذهب الفاطمي الذي كان يدعو له الأزهر آنذاك في القاهرة، كما اشترط على المدرسين فيها أن يكونوا على مذهب الإمام الشافعي[1].

في المدرسة النظامية تفقه ابن الأنباري على مذهب الإمام الشافعي، بفضل تحصيله ومخالطته للأئمة العلم وشيوخه، عين ابن الأنباري معيداً في المدرسة النظامية، ثم رقي إلى رتبة أستاذ مدرس فيها، فكان يعقد مجالس الوعظ والأدب وبرع في ذلك حتى صار حديث الناس وبعدها زاول التدريس مدة طويلة، يبدو أنه مل الوظيفة فأثر الانقطاع في بيته منشغلاً بالعلم والعبادة، إلا أن بابه ظل مفتوحاً لطلاب العلم الذين لم ينقطعوا عنه فأخذوا عنه واستفادوا، واشتهرت مصنفاته وشدت إليه الرحال بعد أن صار شيخ العربية في أيامه[2].

[1] الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أسرار العربية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م، ص 5.
[2] المرجع السابق، ص 11-12.

2.1- عصره:

ولد الأنباري في العصر السلجوقي الذي استمر من خلال دول عاشت متداخلة في أعمارها ثلاثة قرون إلا ربع قرن، حكم فيها السلاجقة الجانب الشرقي الشمالي من العالم الإسلامي، ولقد كان القرن السادس الهجري الذي عاش فيه الأنباري حافلا بالأحداث والفتن، وكثرت فيه القلاقل السياسية، والصراع على الحكم والسلطة والصراع بين المذاهب الفقهية، كما كان عصر ضعف الخلافة العباسية فقد تسلط على الخلافة في بغداد — في فترة حياة الأنباري- ستة من الخلفاء هم: المسترشد بالله، والراشد بالله بن المسترشد، والمقتضي لأمر الله، والمستبد بالله بن المقتضي والمستضيء، بأمر الله والناصر لدين الله[1].

3.1- صفاته الشخصية:

اشتهر أبو البركات بالورع والزهد والصلاح، واجتمعت كتب الأخبار على هذه الأخلاق، فقد إماما ثقة صدوقا فقيها مناظرا غزير العلم ورعاً زاهداً عابداً تقياً عفيفاً، لا يقبل من أحد شيئا وكان زاهدا عابدا مخلصا ناسكا تاركا للدنيا هو الزاهد الورع يكثر من الصوم ويضطر على كل شيء، كما تخبرنا المصادر أنه كان فقير الحال، فكان لأبيه دار يسكنها ودار وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر، يقنع به ويشتري منه ورقا، وريت روايات كثيرة عن تقشفه وفقره فهو خشن العيش والمأكل، لم يتلبس من الدنيا بشيء، وكان يوم الجمعة فكان لا يخرج إلا للجمعة ويلبس في بيته ثوبا خلقا ولكنه على الرغم من فقره عزيز النفس لا يقبل من أحد شيئا، وسير إليه المستضيء بخمسمائة دينار فردها، فقالوا : اجعلها لولدك فقال: إن كنت خلقته فأنا أرزقه.

وكان يحضر دعوة الخليفة في كل سنة فيبعث إليه الخلع والذهب فيرد الجميع بعد هذا ليس غريبا أن نرى ابن الأنباري سلك طريق المتصوفين خصوصا في شيخوخته أو كلما تقدمت به السن.

[1] محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، القاهرة، 1427هـ-2006م، ص11.

من تتبع أخبار المؤلف وكثرة مصنفاته وتنوعها يتبين لنا أنه كان على قسط كبير من الثقافة بالمفهوم السائد في أيامه، فإلى الحديث والفقه والأصول اتسعت ثقافته لتشمل النحو واللغة والأدب بصفة عامة غير أنه اشتهر بالنحو وتميز به وأعطى فيه أكثر مما أعطى في غيره من الموضوعات[1].

4.1- ثقافته:

يتجلى لنا أن ثقافة صاحبنا نشأت دينية وانتهت نحوية إلا أن هذا لم يمنعه من ممارسة الفقه والبحث عن صور الخلاف بين المذاهب، إذا ما علمنا بأن علوم الفقه متداخلة مع علوم اللغة العربية والعكس صحيح، فإن هذا التداخل تأثر به أبو البركات البغدادي، لذا نجده في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" ، مترسما خطى علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة، فثقافته الدينية أثرت فيه تأثيراً كبيراً لأنه نشأ وترعرع عليها، وتلقها في صباه، فسعة مداركه وفطنته من جهة والظروف التي أحاطت به وملازمته لمشايخ العربية من جهة أخرى، هي التي دفعت به إلى الإحاطة والبراعة في النحو فأعطى فيه أكثر مما أعطى في سواه[2].

5.1- مؤلفاته:

كانت حياة ابن الأنباري جدّاً محضاً، فقد انقطع للتدريس والتأليف، وقد جاء في مظانه أن له مئة وثلاثين مصنفاً في اللغة والأصول والزهد، وأكثرها في فنون العربية، وتشير مراجع ابن الأنباري إلى عدد كبير من هذه المصنفات، وإليك بعضاً منها:

1- أسرار العربية.

2- الأسمى في شرح الأسماء الحسنى.

3- أصول الفصول في التصوف.

4- الأضداد.

5- بداية الهداية.

[1] المرجع السابق، ص 12-13.

[2] الدمشقي تقي الدين ابن قاضي شهبة، أبي بكر بن أحمد محمد بن عمر بن محمد، طبقات الشافعية، دار دائرة المعارف العثمانية، ط1، د.ب، د.ت، ص364.

6- الجمل في علم الجدل.

7- حلية العربية.

8- شرح الحماسة.

9- شرح ديوان المتنبي.

10- ميزان العربية.

11- نكت المجالس في الوعظ.

12- النوادر.

13- الوجيز في التصريف.

14- هداية الذاهب في معرفة المذاهب[1].

15- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث.

16- حلية العقود في المقصور والممدود.

17- اللمعة في صنعة الشعر.

18- الموجز في علم القوافي.

19- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء.

20- نزهة الأنباء في طبقات الأدباء والنحاة.

21- الإغراب في جدل الإعراب.

22- الإنصاف في مسائل الخلاف.

23- البيان في غريب إعراب القرآن.

24- لمع الأدلة في أصول النحو[2].

[1] ابن الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات، تح: إبراهيم السامرائي، دار مكتبة المنار، ط3، الأردن، ص 8,7.

[2] ابن الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، د.ط، د.ت، ص 12-13، ينظر الأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت، 1418هـ-1997م، ص5-6.

6.1- شيوخه وتلاميذه:

فيما يلي ذكر للشيوخ الذين تلقى عليهم العلم:

1- أبو نصر بن نظام الملك: ذكر ذلك في طبقات الشافعية وطبقات ابن شهبة وذكر أنه سمع منه الحديث .

2- الأنماطي: أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطي.

3- الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد ابن الحضر الجواليقي.

4- خليفة بن محفوظ بن محمد بن علي المؤدب.

5- ابن خيرون: محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم، أبو منصور البغدادي[1].

6- ابن الرزاز: سعيد بن محمد بن عمر بن منصور الإمام أبو منصور.

7- بن الشجري: أبو السعادات بن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشريف العلوى.

8- أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي.

9- أبو بكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامري.

10- محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري.

11- أبو بكر محمد بن القاسم السهر وردي.

12- محمد بن محمد بن محمد بن عطاف الموصلى.

13- أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي عمر السلامي.

أما تلاميذه فعلى الرغم من أن المصادر تذكر أنه "تردد الطلبة إليه، وأخذوا عنه، واستفادوا منه"، وأنه "اشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء"، فإن هذه المصادر لا تسمي منهم إلا خمسة وهم:

1- أبو بكر الحازمي: محمد بن موسى بن عثمان بن حازم المعروف بالحازمي.

2- ابن الدبيثي: محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله الواسطي.

3- ابن الدهان: وجيه الدين المبارك بن سعيد أبو بكر الوسطي.

[1] الأنباري أبي البركات، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، دار الكتب، د.ط، د.ب، 1980، ص 10-11-12.

4- عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي.

5- أبو شجاع محمد بن أحمد بن علي العنبري[1].

7.1- وفاته:

بعد عمر زاخر بالنتاج العلمي والفكري، لقي أبو البركات البغدادي وجه ربه راضياً« يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية » لما قدمه من خدمة جليلة للعلم وطلابه، فكانت وفاته ليلة الجمعة تاسع شعبان من سنة 577هـ – 1181م ببغداد عن أِبع وستين سنة، ودفن يوم الجمعة بباب أبرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته[2].

2- التعريف بكتاب الإنصاف:

1.1- وصف عام:

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري، وقد عمل على تحقيقه محمد محي الدين عبد الحميد وقد دمج معه كتاب الانتصاف من الانصاف، وهو مجلد ضخم يتكون من جزأين، طبع بالمكتبة العصرية ببيروت سنة (1427هـ-2006م) حيث عرض فيه مسائل الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة في 719 صفحة، وطبع أقسام هذا الكتاب على ثلاث دفعات: الأولى (خمس مسائل) في فينا سنة 1878م، والثانية الروسية سنة 1873م، والثالثة ببطرسبرج سنة 1878م، ثم طبع كاملا باللغة الألمانية مع شروحات وتعليقات سنة 1913م، وأخيرا طبع بالعربية بعناية محي الدين عبد الحميد، في القاهرة سنة 1953م[3].

[1] المرجع السابق، ص13-14.

[2] الكتبي محمد بن شاكر، فوات الوفيات والذيل عليها، دار صادر، ط2، بيروت، د.ت، ص696.

[3] ابن الأنباري أبي البركات، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، المرجع السابق، ص17-18.

وكتاب الإنصاف هو أضخم مصنفات ابن الأنباري النحوية وأعمقها وأغزرها علماً على الإطلاق، وهو الكتاب الوحيد الذي يعالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين هذه الإحاطة والشمول، ولا يسده كتاب آخر في هذا المجال.

2.2- سبب تأليفه:

لم يكن للعربية في هذا الفن قبل كتاب الأنباري كتاب فن (الخلاف) كانت مسائله مبعثرة بل كانت متعلقات المسألة الواحدة مشتتة في كتب البصريين والكوفيين، وألّف غير واحد في الخلاف، لكن أكثر هذه الكتب ردود جزئية وأول من بدأ بذلك ثعلب فلما ألّف ابن الأنباري كتابه الإنصاف صار لهذا الفن كتاب مسجل يسعف الدارسين لأول مرة بما يريدون، وقد كان معتزًا – وله الحق – وهو يشير إلى هذه الأولية مؤرخا بقوله في مقدمة الإنصاف: «فإن جماعة من الفقهاء والمتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين علي بعلم العربية بالمدرسة النظامية – عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها– سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً، يشمل المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألّف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألّف عليه أحد من الخلف»[1].

3.2- منهجه:

وفيه يتجلى أسلوبه كاملاً بجميع سماته، وخطته بعد ذكر موضوع الخلاف أن يسير به مراحل أربعا تشبه مراحل الدعوة في المحاكم:

1- سرد دعوى الكوفيين فيه ثو دعوى البصريين، وبذلك حدد جوانب الموضوع كله.

2- الإدلاء بالبينات: فيبدأ حجج الكوفيين بعرضها بوضوح ثم يعقبها البصريين كذلك.

3- الردود: يعرض في هذه المرحلة ردود كل فريق على حجج الفريق الآخر وأغلب ما يطرد ذلك بالبصريين.

[1] ينظر، المرجع السابق، ص8-9.

4- الحكم: لكن هاته المرحلة لا تطرد في كل المسائل، فكان ابن الأنباري يكتفي بإيراد ردود البصريين على حجج الأولين فتكون هذه الردود حكمه على نفسه في المسألة المعروفة على أنه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة.

وذكر في مقدمته توخيه الإنصاف في العرض والحكم فقال:« وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق واعتمدت في أنصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة والبصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والغضب والاسراف».

والكتاب حافل بقواعد أصولية عامة غير المسائل الكثيرة التي يسوق إليها الاستطراد، أما الشواهد وكثرتها تحدث عنها ولا حرج إذ هي عمدة كل فريق في نصر ما يذهب إليه[1].

4.2- محتواه:

وقد احتوى على (121) مسألة ونذكر منها ما جاء في الجزء الأول من الكتاب:

1- مسألة: الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم.

2- مسألة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة:

3- مسألة: القول في إعراب المثنى والجمع على حده.

4- مسألة: هل يجوز جمع العلم المؤنث بتاء جمع المذكر السالم؟.

5- مسألة: القول في قول رافع المبتدأ و رافع الخبر.

6- مسألة: القول في رفع الاسم الواقع على الظرف والجار والمجرور.

7- مسألة: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.

8- مسألة: القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه.

9- مسألة: القول في تقديم الخبر على المبتدأ.

10- مسألة: القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا.

11- مسألة: القول في عامل نصب المفعول.

[1] المرجع السابق، ص20.

12- مسألة: القول في ناصب الاسم المشغول عنه.

13- مسألة: القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع.

14- مسألة: القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان؟.

15- مسألة: القول في "أفعل" في التعجب اسم هم أم فاعل؟.

16- مسألة: القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان.

17- مسألة: القول في تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليهن.

18- مسألة: القول في تقديم خبر "ليس" عليها.

19- مسألة: القول في العامل في الخبر بعد "ما" النافية لنصب.

20- مسألة: القول في تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها.

21- مسألة: القول في تقديم معمول المقصور عليه.

22- مسألة: القول في رافع الخبر بعد إن المؤكدة.

23- مسألة: القول في العطف على الاسم "إنّ" بالرفع قبل مجيئ الخبر[1].

24- مسألة: القول فيعمل "إن" المخففة النصب في الاسم.

25- مسألة: القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن.

26- مسألة: القول في لام "لعل" الأولى، زائدة هي أو أصلية؟.

27- مسألة: القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.

28- مسألة: القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو مصدر؟

29- مسألة: القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا.

30- مسألة: القول في عامل نصب المفعول معه.

31- مسألة: القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها.

[1] ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ومعه الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د.ط، ج1، 1427هـ-2006م، ص341.

32- مسألة: هل يقع الفعل الماضي حالاً؟.

33- مسألة: ما يجوز من وجوه الاعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر.

34- مسألة: القول في العامل في المستثنى النصب.

35- مسألة: هل تكون "إلا" بمعنى الواو.

36- مسألة: هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟.

37- مسألة: حاشى في الاستثناء في الحرف أو ذات وجهين؟.

38- مسألة: هل يجوز بناء "غير" مطلقا؟.

39- مسألة: هل تكون "سوى" اسما أو تلزم الظرفية؟

40- مسألة: "كم" مركبة أم مفردة؟.

41- مسألة: إذا فصل بين "كم" الخبرية وتمييزها فصل يبقى التمييز مجروراً؟.

42- مسألة: هل يجوز إضافة النَّيِّفِ إلى العشرة؟.

43- مسألة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه[1].

44- مسألة: القول في اضافة العدد المركب إلى مثله.

45- مسألة: المنادى المفرد العلم، معرب أو مبني؟.

46- مسألة: القول في نداء الاسم المحلى بأل.

47- مسألة: القول في الميم في "اللهم" أعوض من حرف النداء أم لا؟.

48- مسألة: هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه؟.

49- مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟.

50- مسألة: ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن؟.

51- مسألة: القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة.

52- مسألة: هل يجوز إلغاء علامة الندبة على الصفة؟.

[1] المرجع السابق، ص341-342.

53- مسألة: اسم لا المفرد النكرة أمعرب أم مبني؟.

54- مسألة: هل تقع "من" لابتداء الغاية في الزمان؟.

55- مسألة: واو رُبّ، هل هي التي تعمل الجر؟.

56- مسألة: القول في اعراب الاسم الواقع بعد "مذ" و"منذ".

57- مسألة: هل يعمل حرف القسم محذوف بغير عوض؟.

58- مسألة: اللام الداخلية على المبتدأ، لام الابتداء أو لام جواب القسم؟.

59- مسألة: القول في أيمن في القسم، مفرد هو أو جمع؟[1].

5.2- نماذج من محتوى الكتاب:

حوى كتاب الإنصاف للأنباري العديد من المسائل النحوية التي تجادل فيها كل من البصريين والكوفيين، وهنا نذكر مسألتين على سبيل المثال:

أ- مسألة: الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية.

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية نحو قولك «إن زيدٌ أتاني آته» فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعلٍ، والتقدير فيه: إن أتاني زيدٌ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع "إن" خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل، لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا بالعائد، لأن المكنى المرفوع في العمل هو الاسم الأول، وينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: « جاءني الظريف زيد » وإن كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يرتفع بتقدير فعل، بأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه، لأنه لا

[1] المرجع السابق، ص342-343.

يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافعٍ، وذلك لا يجوز؛ فدل على أن الاسم يرتفع بقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر[1].

وأما الجواب على كلمات الكوفيين: أما قولهم: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إنْ » هي الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل على عليه، لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه، وذلك لا يجوز، لأنه لا نظير له في كلامه، فوجب أن يكون مرفوعاً بتقديم فعل ويكون الفعل الظاهر مفسراً، بلى لما كانت « إنْ » هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التي جاز بها لأنها الأصل، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام؟ فكذلك ها هنا.

وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد« إذا » مرفوع لأنه مبتدأ، إما بالترافع أو بالابتداء، في نحو قوله تعالى: ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ [سورة الانشقاق 1/84]، لأن « إذا » فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل فلا يجوز أن يحمل على غيره، والله أعلم[2].

ب- مسألة: العطف على الضمير المرفوع.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف عل الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو « قمتُ وزيدٌ »، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قُبحٍ في ضرورة الشعر.

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ ذو مرة فاستوى۝ وهو بالأفق الأعلى﴾ [

[1] ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المرجع السابق، ص 490-491.

[2] المرجع السابق، ص 491.

سورة النجم الآيات:7,6]، فعطف هو على الضمير المرفوع، المستكن في استوى والمعنى: جوازه، وقال الشاعر:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِينَالا.

فعطف « وَأَبٌ » على الضمير المرفوع في « يكن »، فدلّ على جوازه، كالعطف على الضمير المنصوب المتصل[1].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: « إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدار الفعل أو ملفوظاً به، [فإن كان مقدّراً فيه]، نحو قام وزيدٌ »، [فكأنه قد عطف اسماً على فعلٍ، وإن كان ملفوظاً به، نحو: قمتُ وزيدٌ] فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ فاستوى﴾ وهو بالأفق الأعلى﴿ فالواو فيه واو الحال لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي – صلى الله عليه وسلم- في صورة رجل.

وأما ما أنشدوه من قوله:

قُلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تَهَادَى

وقول الآخر:

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِينَالا

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، على أنا نقول: إنما جاء ها هنا، لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز، فلا يكون لكم فيه حجة.

[1] المرجع نفسه، ص380.

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل، فلا وجه له بحال، لأن الضمير المنصوب المتصل، وإن كان في اللفظ في صورة الاتّصال، فهو في النية في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل، لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال، فبان الفرق بينهما، وقد ذكرنا ذلك مستوفى في كتابنا الموسوم ب« أسرار العربية »، والله أعلم[1].

وفي نهاية هذا الفصل نستنتج أن الحديث عن المدارس النحوية، وهي مصطلح يشير إلى اتجاهات ظهرت في دراسة النحو العربي، وأشهر هذه المدارس مدرستي البصرة والكوفة اللتان كانتا السباقتين في هذا المجال، وكان لكل واحدة مبادؤها ومناهجها الخاصة بها في دراسة هذا العلم، مما أدى إلى نشوء خلاف وجدل بينهما في الكثير من القضايا النحوية، فظهر بذلك التأليف في هذا الخلاف ومن أهم المؤلفات كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري الذي تناول هذه المسائل بالتفصيل إلا أن ابن الأنباري حاول أن يكون حكما منصفا عادلا بين المدرستين.

[1] المرجع السابق، ص 381.

الفصل الثاني:

مسائل الاختلاف بين

المدرستين في مقرر النحو

للسنة الثانية ليسانس

وترجيحاتها.

المبحث الأول: المقرر السنة الثانية ليسانس وتحديد المواضيع المشتركة بين النواسخ في المقرر والكتاب الإنصاف.

1. محتوى مقرر.

- احصاء الموضوعات في الإنصاف مقارنة بالمقرر للسنة الثانية ليسانس.

محتوى مقرر السنة ثانية	ذكر المسائل من كتاب الإنصاف
1- الاسناد في الجملة الإسمية	- تم التطرق لهذا العنصر
2- الحذف في الجملة الإسمية	- لم يتم التطرق لهذا العنصر
3- نواسخ الجملة الإسمية	- المتفرقات
4- كان وأخواتها	- تم التطرق لهذا العنصر
5- كاد وأخواتها	- لم يتم التطرق لهذا العنصر
6- ما وأخواتها (المشبهات بليس)	- تم التطرق لهذا العنصر
7- إن وأخواتها (المشبهات بالفعل)	- تم التطرق لهذا العنصر
8- لا النافية للجنس	- لم يتم التطرق لهذا العنصر
9- المجرورات: حرف الجر بالإضافة	- تم التطرق لهذا العنصر
10- حروف العطف ومعانيها	- تم التطرق لهذا العنصر
11- التعريف والتنكير: أنواع المعارف- بال- العلم- الضمائر- أسماء الإشارة- الأسماء الموصولة- المضاف إلى واحد مما سبق	- لم يتم التطرق لهذا العنصر
12- الأسماء المبهمة: الإشارة والموصولة	- تم التطرق لهذا العنصر
13- التوابع: النعت والتوكيد والبدل	- تم التطرق لهذا العنصر

والعطف 14- أسلوب النداء: حروفه واعرابه. 15- أنواع الجمل: التي لها محل من الاعراب والتي لا محل لها	- تم التطرق لهذا العنصر - لم يتم التطرق لهذا العنصر

2. تحديد المسائل المشتركة بين النواسخ في المقرر والكتاب وترجيحاتها.

- الخلاف في وجه نصب كان والمفعول الثاني من مفعولي ظننت.
- تقديم خبر مازال وما في معناها.
- تقديم خبر ليس.
- الناصب لخبر "ما" الحجازية.
- القول في تقديم معمول "خبر" النافية عليها.
- الرافع لخبر إن.
- العطف على موضع إن قبل تمام الخبر.
- نصب إن المخففة للاسم والخلاف فيه.
- دخول اللام في خبر لكن.

مسألة تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن:

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبر "مازال" عليها وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن كيْسان، أما البصريون فكان لهم رأي مخالف بعدم جواز ذلك وكذلك ذهب أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء من الكوفيين حيث أجمعوا على عدم جواز تقديم خبر "مادام" وحجة الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "مازال" ليست بنفي للفعل وإنما نفي لمفارقة الفعل، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة والذي يدل على أنه ليس بنفي إن "زال" فيه معنى النفي "ما" للنفي فلما يدخل النفي على النفي صار إيجابياً، والذي يعتبر دليلا حسب رأيهم على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابياً، بمعنى أنك إذا قلت "انتفى الشيء" كان هذا الاثبات للإثبات فإذا أدخلت عليه النفي نحو "ما انتفى" صار موجباً فدل على أن نفي النفي إيجابياً وإذا كان كذلك صار "مازال" بمنزلة "كان" في أنه إيجاب وكما أن "كان" يجوز تقديم خبرها عليها[1].

[1] الأنباري بن أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط1، القاهرة، ص 134- 135.

فكذلك "مازال" ينفي تقديم خبرها عليها بنفسها ولهذا لم يقولوا "مازال زيدا إلا قائماً" كما لم يقولوا (كان زيد إلا قائما) لأن (إلا) يؤتى بها لنقض النفي، وكما يقال (ما مررت إلا بزيداً، وما ضربت إلا عمراً) نفت المرور والضرب أولاً، وأدخلت "إلا" فنقضته وأبطل النفي ولهذا إذا قلت إنها إذا دخلت على (ما) التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها، لأنها عملت لتشبهها بليس في أنها تنفي الحال كما أن "ليس" تنفي الحال، فإذا دخلت "إلا" عليها أبطلت معنى النفي، فزال شبهها بليس، فبطل عملها فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلا إثباته، كما إذا قلنا "مررت إلا بأحد" لم يجز لأن إثبات الثابت، ونقضى النفي مع تعرى الكلام منه محال، فدل على أن "مازال" في الإثبات بمنزلة "كان" فكما لا يقال "كان زيدا إلا قائما" فكذلك لا يقال "مازال زيدا إلا قائما" فأما قال الشاعر:

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلد قفرا

فالكلام عليه من أربعة أوجه، فالوجه الأول: أنه يروى "ما تنفك آلا مناخة" والآل الشخص، يقال: "هذا آل قد بدا" أي شخص، وبه سمي الآل، لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره، قال الشاعر:

كأنّنا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلاَ

أي يرفعه الآل، وهو المقلوب، والوجه الثاني: أنه يروى "ما تنفك إلا مناخة" بالرفع، فلا يكون فيه حجة، الوجه الثالث: أنه قد روى بالنصب، ولكن ليس هو منصوباً لأنه خبر "ما تنفك"، وإنما خبرها "على الخسف" فكأنه قال: ما تنفك على الخسف، أي لا تظلم إلا أن تناخ، الوجه الرابع: أنه جعل "ما تنفك" كلمة تامة، كأنه يقول: "انفكت يده" فتوهم فيها التمام، ثم استثنى، هذا الوجه ورواه هشام عن الكسائي[1].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز تقديم خبر "مازال" عليها لأن "ما" للنفي، والنفي له صدر كلام، فجرى حرف الاستفهام في أنه له صدر كلام، السر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام "زيد

[1] المرجع السابق، ص 136.

ضربت" لم يجز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه، فكذلك ها هنا، إذا قلت "قائما مازال زيدا" ينبغي أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيون: أما قولهم: "أن مازال ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي صار ايجاباً، قلنا: هذا حجة عليكم، فإنا كما أجمعنا على أن "مازال" ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن "ما" للنفي، ثم لو لم تكن "ما" للنفي لما صار الكلام بداخلها إيجاباً، فالكلام إيجاباً، و "ما" نفي، بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجابا، وإذا كانت للنفي، فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها، لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام.

وأما "مادام" فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لأن "ما" فيها مصدرية لا نافية، وذلك المصدر بمعنى ظروف الزمان ألا ترى أنك قلت "لا أفعل هذا ما دام زيد قائما"، كان التقدير فيه: زمن دوام زيد قائما، كقولك "جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم"، أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم، لا أنه حذف المضاف الذي هو الزمن، واقيم المصدر الذي هو مضاف إليه مقامه، وإذا كانت في "مادام" بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه، والله أعلم[1].

مسألة تقديم خبر "ليس"

ذهب الكوفيون إلى أن يجوز تقديم خبر "ليس" عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس صحيح، [والصحيح أنه ليس له فيه نص]، أما البصريون فكان لهم رأي مخالف وهو جواز ذلك أي يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، كما يجوز تقديم خبر "كان" عليها[2].

وحجة الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف :كما أجريت "كان" مجراه، لأنها متصرفة، كأن نقول كان يكون فهو كائن وكن، كما نقول:

[1] المرجع السابق، ص 137.
[2] المرجع نفسه، ص138-139.

ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في "ليس" وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلاً متصرفاً، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه، كما كان ذلك في الفعل المتصرف، لأن الفعل إنما يتصرف عمله [إذا كان متصرفا في نفسه، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي أن لا يتصرف عمله] فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أن "ليس" في معنى "ما" لأن ليس تنفي الحال، وكما أ، "ما" تنفي الحال، وكما أن "ما" لا تتصرف، ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك "ليس" على أنه من النحويين من يغلب عليها الحرفية.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى:﴿ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ [سورة هود 8/11] وجه الدليل من هذه الآية أن قدّم معمول خبر "ليس" على "ليس" ، فإنه قوله:﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ متعلق ب(مصروف)، وقد قدمه على "ليس" ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا نرى أنه لم يجز أن نقول "زيدا أكرمت" إلا بعد أن جاز "أكرمت زيداً" فلو يجز تقديم (مصروف) الذي هو خبر "ليس" [على ليس] وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة لها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها، وعلى هذا تخرج "نعم وبئس، وفعل التعجب، وعسى وحبذا" حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها، أما "نعم، بئس" فإنهما لا يعملان في معارف الأعلام، بخلاف "ليس" فنقصتا عن رتبتها، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء الجواز تصغيره، فبعد عن الأفعال، ومع هذا فلا يتصل به ضمائر الفاعل، وإنما يضمر فيه، ولا تلحقه أيضا تاء التأنيث، بخلاف "ليس" فتنقص عن رتبتها، وأما "عسى" وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث مثل "ليس" إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء[1].

أما الجواب عن كلمات البصريون: أما قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ فلا حجة لهم فيه، لأن لا نسلم أن "يوم" متعلق بمصروف، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء،

[1] المرجع السابق، ص140-141.

إنما بني على الفتح، لإضافته إلى الفعل، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى:﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ فإن "يوم" في موضع رفع، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فكذلك هاهنا، وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾ وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب، لقوله تعالى:﴿ ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحبسه ﴾ [سورة هود 8/11].

أما قولهم: "إن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل يعمل في الأسماء المعروفة والنكرة والمظهرة والمضمرة، قلنا: هذا يدل على جواز أعمالها، لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم المعمول لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل نفسه، و"ليس" فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه، فنحن عملنا بمقتضى الدليلين فأنبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها نصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف، فعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف، والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو: ضرب وقتل وشتم فإنها لما كانت أفعالاً المتصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفه، فجاز أعمالها، وجاز تقديم معمولها عليها نحو: "عمرا ضرب زيد" وكذلك سائرها، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب خصوصا، على مذهب البصريين، فإنها لما كانت أفعال غير متصرفة أثبت لما أصل العمل فجاز أعمالها، وسلبت وصف العمل، فلم يجز تقديم معمولها عليها فكذلك ها هنا[1].

مسألة الناصب لخبر "ما" الحجازية:

ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في خبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما إنها لا تعمل في الخبر، وذلك لأن القياس فيها أن لا تكون عاملة ألبتة، لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء، عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف

[1] المرجع السابق، ص142-143.

الإستفهام والعطف، لأنه تارة يدخل على الاسم [نحو: ما زيد قائمٌ]، وتارة يدخل على الفعل [نحو: ما يقوم زيدٌ] فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، إنما أعملها أهل الحجاز عندكم لأنهم شبهوها بليس من وجهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلا تقوى على العمل في الخبر كما عملت "ليس" لأن ليس فعل و "ما" حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا ب "ما"، [بحذف حرف الخفض، لأن الأصل: "ما زيد بقائم" على حذف حرف الخفض]، ووجب أن يكون منصوبا، لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر، نحو: "ما زيد إلا قائم"، لأنه لا يحسن دخول الباء معها، فلا يقال "ما بقائم زيد – وما زيد إلا بقائم"، فدل على ما قلناه[1].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن "ما" ينصب الخبر، وذلك أن "ما" أشبهت "ليس"، فوجب أ، تعمل عمل "ليس"، [وعمل ليس]، الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما، من وجهين: أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنها تنفي "ما" في الحال كما أن "ليس" تنفي ما في الحال، ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها، كما تدخل فب خبر "ليس"، فإذا ثبت أنها قد أشبهت "ليس" من[هذين الوجهين] فوجب أن تجرى مجراه، لأنهم [يجرون الشيء] مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين، وترى أن ما وأما دعواهم أن الأصل "ما زيد بقائم" فلا نسلم، وإنما الأصل عدمها، وإنما أدخلت لوجهين، أحدهما: أنها أدخلت توكيداً للنفي، والثاني: لتكون في خبر "ما" بإزاء اللام في خبر "إن"، [لأن: "ما" تنفي ما تثبته "إن"، فجعلت الباء في خبرها نحو "ما زيد بقائم" لتكون بإزاء اللام، في خبر إنَّ].

قال الشاعر:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنىّ مضرّ

[1] المرجع السابق، ص144-145.

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا: "حسبك زيد" بالرفع لا غير، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوباً، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه، والله أعلم[1].

مسألة القول في تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز "طعامك ما زيدٌ آكلاً" وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز، وذهب أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائزٌ من وجه فاسد من وجه، فإن كانت "ما" رداً لخبر كانت بمنزلة "كم" ولا يجوز التقديم، كما تقول لمن قال [في الخبر]: "زيد آكل طعامك" فترد عليه نافياً: "ما زيدٌ آكلاً طعامك" فمن هذا الوجه يجوز التقديم، فتقول: "طعامك ما زيدا آكلاً" فإن كانت جواباً لقسم، إذ قال: "والله ما زيد بآكل طعامك" كانت بمنزلة اللام في جواب القسم فلا يجوز التقديم.

أم الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأن "ما" بمنزلة "لم ولن ولا" لأنها نافية، [كما أنها نافية] وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو "زيداً لم أضرب، وعمراً لن أكرم، وبشراً لا أخرج"، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف، فكذلك مع "ما".

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن "ما" معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، فأشبهت حروف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هنا، "ما" لا يعمل ما بعدما فيما قبلها.

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز "ما طعامك أكل إلا زيدٌ" وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب من الكوفيين، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في "زيد" أن يكون هو الفاعل، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا، لأن التقدير فيه، ما أكل أحد طعامك إلا زيد، والذي يدل على قولهم "ما خرج إلا هند، وما ذهب إلا دعد" ولو

[1] المرجع السابق، ص 146-147-148.

كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التأنيث، ولأن الفاعل مؤنث حقيقي، فلما لم يثبتوا في الفعل علامة التأنيث، دلّ على أن الفاعل هو "أحد" المحذوف، ويدل عليه أيضا أن "إلا" بابها الاستثناء، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة، فلابد من أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه، فوجب أن يكون التقدير: ما أكل أحد طعامك إلا زيد[1].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأن "زيدا" مرفوع بالفعل، والفعل منصرف، فجاز تقديم معموله عليه، كقولهم: "عمراً ضرب زيدٌ" وكذلك سائر الأفعال المتصرفة.

ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم، فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه، لتصرفه في نفسه، وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه، فينبغي أن يجوز أن تقدم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة والله أعلم.

مسألة الرافع لخبر (إنّ):

اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة رفع "إن" لخبرها، حين ذهب الكوفيين بالقول أن "إن" لا ترفع الخبر نحو: "إن زيداً قائم" وما شابه ذلك، حيث احتجوا في ذلك وقالوا: أن الأصل في هذه الأحرف أن تنصب الاسم. وكان نصبها له كونها أشبهت الفعل، ومن هنا فهي فرع عليه والفرع أضعف من الأصل، فينبغي أن يعمل في الخبر بمعنى أن الخبر باقياً على رفعه قيل دخولها. أي أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدأ به واستدلوا بقول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو طيرا

وفي قولهم: "إنّ بك زيد مأخوذ" وهنا إن كأنها رضيت لضعفها وهو ما يدل على ما ذهبوا إليه بقولهم أن "إن" لا ترفع الخبر. وفي المقابل اتجه البصريون اتجاها معاكسا ومخالفا حيث قالوا تعمل هذه الأحرف في الخبر واحتجوا في ذلك كون هذه الحروف قويت مشابهتها بالفعل لفظاً ومعنى، وفي خمسة أوجه وهي:

الوجه الأول: كونها على وزن الفعل.

[1] المرجع السابق، ص151-152.

الوجه الثاني: أنها مثل الفعل نقتضي اسماً.

الوجه الثالث: مبنية على الفتح مثل الفعل الماضي.

الوجه الرابع: تدخلها نون الوقاية مثل: إنني وكأنني.

الوجه الخامس: فيها معنى الفعل[1].

وما دامت شابهة الفعل لهذه الدرجة في يعمل عمله حسب قولهم: يعني أن يكون لها مرفوع مثل الفعل.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: فهو أما قولهم "إن هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل، فينبغي أن تعمل في الخبر، لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع" قلنا: هذا يبطل اسم الفاعل، فإنه إنما عمل لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، وتقول: زيدٌ ضارب أبوه عمراً، كما تقول: يضرب أبوه عمراً[2].

مسألة العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجيء الخبر

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إن" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان" وذهب أبو زكرياء يحي بن زياد الفرّاء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ"، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضوع قبل تمام الخبر على كل حال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك النقل والقياس، أما النقل، فقد قال الله تعالى:﴿ إن الذين أمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾ [سورة المائدة 69/5] وجه الدليل أنه عطف (الصابئين) على موضع "إن" قبل تمام الخبر، وهو قوله:﴿ من آمن بالله واليوم الآخر﴾، وقد

[1] المرجع السابق، ص 153-154.

[2] المرجع السابق، ص155.

جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات، وإنك وزيد ذاهبان، وقد ذكره سيبويه في كتابه، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب[1].

وأما من وجهة القياس فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" نحو "لا رجل ولا امرأة أفضل منك" وكذلك مع "إن" لأنها بمنزلتها، وإن كانت "إن" للإثبات و "لا" للنفي، لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره. يدل عليه أنّا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر، لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف مذهبنا أن "إن" لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، وإذا كان الخبر يرتفع به قبل دخولها، فلا إحالة إذن، لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا إن "إن" هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان، فيكون محالاً، ونحن لا نذهب إلى ذلك، فصح ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: "إنك وزيد قائمان" وجب أن يكون "زيدٌ"، وتكون "إنّ" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، [وذلك محال] فلو قلنا إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر، أدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ إن الذين أمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه: أحدهما: أنّا نقول: في هذه الآية تقديم و تأخير، والتقدير فيها" إن الذين آمنوا و الذين هادوا من آمن بالله و اليوم الآخر فلا خوف عليهم و لاهم يحزنون" والصائبون و النصارى كذلك[2].

أما الوجه الثاني: إن يجعل قوله تعالى: ﴿من آمن بالله واليوم الآخر﴾ خبرا الصائبون والنصارى، وتضمير للذين آمنوا و الذين هادوا خبرا مثل الذي أظهرت للصائبين و النصارى ،ألا ترى أنك تقول : "زيدٌ و عمرو قائم" فتجعلُ قائما خبرا لعمروا، و إن شئت ايضا جعلته ايضا جعلته خبرا

[1] المرجع نفسه، ص 158-159.
[2] المرجع السابق، ص 160-161.

لزيدٍ ،و أضمرت لعمروا خبرا آخر. أما الوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في "هادوا" و"هادوا" بمعنى تابوا. وهذا الوجه عندي ضعيفٌ، لأن العطف على المضمر المرفوع [من غير تأكيد] قبيح، وإن كان لازماً للكوفيين، لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح، وأما ما حكموه عن بعض العرب "إنك وزيد ذاهبان" فقد ذكره سيبويه أنه غلظ من بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلظ، فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا: "ما أغفله عنك شيئا"، كما قال زهير ويقال صرمة الأنصاري:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فقال "سابق" على الجرِّ، وكان الوجه "سابقا" بالنصب.

وقال الأحوص الرياحي:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها

قال "ناعب" بالجر، وكان الوجه أن يقول "ناعبا" بالنصب، وقد تؤول ذلك بما لا يلفت إليه، ولا يقاس عليه، فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه مع قلته في الاستعمال وبعده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف.

وأما قولهم "اجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضوع قبل تمام الخبر مع لا، فكذلك مع إنّ، قلنا الجواب على هذا من وجهين.

أحداهما: إنما جاز ذلك مع "لا" لأن "لا" لا تعمل في الخبر بخلاف "إن" فلم يجمع فيه عاملان، فجاز معها العطف على الموضوع قبل تمام الخبر، دون "أن" على ما بينا[1].

الوجه الثاني: أن نسلم أن "لا" تعمل في خبر، ولكن إنما جاز ذلك مع "لا" دون "إن" وذلك لأن "لا" ركبت مع الاسم النكرة بعدها، فصار شيء واحد، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان، وأما "إن" فإنما لا تركب مع الاسم بعدها، فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما.

[1] المرجع السابق، ص 162.

أما قولهم: "إنّ" إنّ لا تعمل في الخبر فقد بينا فساد ذلك مستوفي في المسألة التي قبل هذه المسألة، فلا يفتقر إلى الإعادة، والله أعلم[1].

مسألة نصب "إن" المخففة للاسم والخلاف فيه

ذهب الكوفيون إلى أن "إن" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل لأن "إن" المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، [لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنه على ثلاثة أحرف]، ولأنها مبنية على الفتح، كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها، ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأن "إنّ" المشددة من عوامل الأسماء و "إنْ" المخففة من عوامل الأفعال.

فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال، لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[2].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على صحة الأعمال قوله تعالى: ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف "إن" وتشديد "لما" قالوا: ولا يجوز أن يقال إن "كلاّ" منصوب ب"ليوفينهم"، لأنا نقول: لا يجوز ذلك، لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها، ألا ترى أنه لا يجوز أن نقول: "زيداً لأكرمنّ، وعمراً لأضربن"، فتنصب زيداً ب"لأكرمن" و عمراً ب"لأضربن" فكذلك ها هنا، لا يجوز أن يكون "كلا" منصوبًا ب"ليوفينهم".

قالوا: ولا يجوز أيضا أن يقال إن "إن" بمعنى ما، و"لما" بمعنى "إلا" كاللام معها، لأنا نقول: إنّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا يجيء معها اللام بمعنى "إلا" كما قال تعالى: ﴿ إن كل من في السموات

[1] المرجع السابق، ص163.
[2] المرجع نفسه، ص 164-165 .

والأرض إلا آتى الرحمن عبدا ﴾ [سورة مريم 93/19] وأما "لما" فلا يجوز أن يجعل ها هنا بمعنى "إلا"، لأنه لو جاز أن نجعل "لما" بمعنى "إلا" لجاز أن يقال: [ما قام القوم لما زيدٌ، بمعنى إلا زيدٌ، وقام القوم كما زيدٌ، بمعنى إلا زيداً] وفي امتناع ذلك دليل على فساده، وإنما جاءت "لما" بمعنى "إلا"، ثم لو جعلت كما في قوله تعالى: ﴿ وإن كلا لما ليوفينهم ﴾ بمعنى إلا كان لكل ما ينصبه، لأن "إلا" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فدل على صحة ما ذكرناه.

والذي يدل على صحة ما ذلك أيضا أنه قد صح عن العرب أنهم يقولون: "إلا أ، أخاك ذاهبٌ" بمعنى "أنّ" مشددة.

ومن كلامهم: "أول ما أقول أن بسم الله" :أنهم قالوا: أنه بسم الله، وقال تعالى:﴿ أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا﴾ [سورة طه 89/20] كأنه قال: أنه لا يرجع إليهم قولا، إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف وهي: لا، وقد، وسوف، والسين، كقوله تعالى: ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ [المزمل 20/73] وكذلك : "علمت أن سوف يخرج زيدٌ وعلمت أن قد يخرج عمرو"، ولا تخفف من [غير واحد] من هذه الأحرف، لأنهم جعلوها عوضا مما يلحق "أن" من التغيير، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم، وذلك لأن "أن" ألحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف، ووقوع الفعل بعدها، فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم[1].

والذي يدل على ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف، نحو: "أظن أنك قائم، وأحسب أنك ذاهب"، يريدون أنك وأنه بالتشديد.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنما عملت لشبه الفعل لفظاً، فإذا زال شبهها به، بطل عملها"، قلنا هذا باطل، لأن "أن" إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى، وذلك على خمسة أوجه، وقد قدمنا ذكرها في موضعها، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، [ألا ترى أنك تقول: "ع الكلام، وش الثوب، ول الأمر" وما أشبه ذلك، ولا

[1] المرجع السابق، ص166-167-168.

يبطل عمله]، فكذلك ها هنا، وأما قولهم "إنّ المشددة من عوامل الأسماء، وإنْ المخففة من عوامل الأفعال" قلنا: هذا الاستدلال ظاهر الاختلال، فإنا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة، لأن تلك من عوامل الأفعال، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء، ولم يقع الكلام في "إن" الخفيفة في الأصل، وإنما وقع في "إن" المخففة من الثقيلة، وقد بينا الفرق بينهما، والله أعلم[1].

مسألة النفي بلا (لام النافية)

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معربة منصوب بها، نحو (لا رجل في الدّار)، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوبٌ بها لأنه اكتفى بها من الفعل، لأن التقدير في قولك "لا رجل في الدار" لا أجد رجلا في الدار، فاكتفوا بلا من العامل، كما تقول: "إن قمتَ قمتُ، وإن لا فلا" أي وإن لا تقم فلا أقوم، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة[2].

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب بها لأنّ "لا" تكون بمعنى غير كقولك "زيد لا عاقل ولا جاهل" أي: غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت ها هنا بمعنى ليس نصبوا بها، ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس، ويقع الفرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنما قلنا إنه منصوب بلا لأنها اكتفى بها من الفعل" قلنا: هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ثم لو كان كما زعمتم، لوجب أن يكون منوناً.

قولهم "حذف التنوين بناء على الاضافة" قلنا: لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة، وخصوصاً في النداء، فإنه كان يجب أن يحذف التنوين من قولهم: يا راكباً بناء على الاضافة في قولهم: يا راكب فرس، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضوع دون سائر المواضع دلّ على فساد ما ذهبتم إليه.

[1] المرجع السابق، ص169-170.
[2] المرجع نفسه، ص310.

وأما قولهم: "إنّ لا تكون بمعنى غير، فلما جاءت بمعنى غير نصبوا بها، ليخرجوها من معنى غير".

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة – ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها – نصبوا النكرة [بها لم حدث فيها التغيير، كما رفعوا المنادى بغير تنوين لما حدث فيه من التغيير] بغير تنوين.

ومن النحويين من قال: إنه منصوب لأن "لا" إنما عملت النصب لأنها نقيضة، و "إنّ" لأن "لا" للنفي، و "إنّ" للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، إلا أن "لا" لما كانت فرعاً على "إنّ" في العمل، و "إنّ" تنصب مع التنوين نصبت و "لا" من غير تنوين، لينحط الفرع عن درجة الأصل، لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول[1].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك "لا رجل في الدار" لا من رجل في الدار، لأنه جواب من قال " هل من رجل في الدار؟" فلما حذفت "من" من اللفظ، وركبت مع "لا" تضمنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى، وإنما بنيت على حركة، لأن لها حالة تمكن قبل البناء، وبنيت على الفتح، لأنه أخف الحركات[2].

[1] المرجع السابق، ص 311.

[2] المرجع السابق، ص 312.

الخاتمة

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث المعنون بـ: **ترجيح مسائل الخلاف بين البصرة والكوفة في النواسخ من مقرر السنة الثانية ليسانس لغة من خلال كتاب الإنصاف للأنباري**

الذي تطرقنا فيه إلى عرض بعض المسائل للبصرة والكوفة وقضية الخلاف النحوي بينهما بغية استكشاف حقيقة أمر الخلاف وفق منهج علمي موضوعي حيث توصلنا به إلى عرض جملة النتائج التي أسفرت عنها دراستنا والتي حاولنا جاهدين أن تكون دونما إطناب ممل ولا اختصار مخل والله نسأل التوفيق والسداد.

وقد تعددت مدارس النحو العربي واتجاهاته إلا أن أكثرها شهرة المدرسة البصرية والكوفية وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة:

1- أن النحو بصورته المعروفة نشأ بصرياً وتطور بصرياً.

2- أن المصطلحات النحوية البصرية هي التي اشتهرت بين أغلب النحاة حتى عصرنا الحاضر.

3- اعتمدت البصرة في القياس على المطرد وكثرة الاستعمال من كلام العرب، وكانت ترفض الشاذ مما جاء فيه.

4- كانت الكوفة منشغلة في الدراسات الفقهية وعلومها عن النحو، لذا تأخر ظهوره بها.

5- لم يشع استعمال المصطلحات النحوية الكوفية بين النحاة إلا القليل منها.

6- اعتمدت الكوفة في القياس على المطرد والشاذ.

7- الاختلاف في الخصائص النحوية بين المدرستين أدى إلى ظهور وتعمق الخلاف بينهما.

8- كتاب الإنصاف للأنباري من أحسن وأشهر الكتب التي تناولت الخلاف وأنصفت فيه.

9- من خلال دراستنا للمسائل الخلافية بين المدرستين توصلنا إلى أن الترجيح فيها كان للبصرة أمثر من الكوفة، وهذا لأن حججها كانت أقوى وأعمق، وقد قل الجمع بينهما.

ومن خلال ما توصلنا إليه من نتائج أثبتت لنا الفكرة القائلة بأن العلماء والنحاة يعتمدون على النحو البصري أكثر ويميلون له في بحوثهم النحوية واستخلاص قواعدهم وتخليهم على نحو الكوفة والأخذ منه إلا شيئاً يسيراً.

حيث دراسة هذه المسائل الخلافية أدت إلى تيسير دراسة النحو العربي ووضحت أي المدرستين على صواب وأيهما نتبع في تطبيق القواعد النحوية والعمل بها في دراستنا.

وفي الأخير نرجو من الباحثين في مجال النحو أن يطلعوا على هذه المسائل والاستفادة منها في حياتهم العلمية.

ونأمل في الختام أن يكون هذا البحث قد أضاف ولو شيئا قليلا عما درسه السابقون في هذا المجال، وأن نكون قد استفدنا وأفدنا.

كما نأمل أن نكون قد وفينا في دراسة جوانب هذا الموضوع، والحمد لله أولا وآخرا، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، د.ط، د.ت، ص 12-13، ينظر الأنباري أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، بيروت، 1418هـ-1997م.
2. ابن الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات، تح: إبراهيم السامرائي، دار مكتبة المنار، ط3، الأردن.
3. ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ومعه الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د.ط، ج1، 1427هـ-2006م.
4. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت، ج4.
5. الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1418هـ/1998م.
6. الأنباري أبي البركات، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، دار الكتب، د.ط، د.ب، 1980.
7. الأنباري بن أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط1، القاهرة.
8. الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أسرار العربية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م.
9. التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، 1436هـ/2015م، ص92-93.
10. الحديثي خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، ط3، الأردن، 1422هـ/2001م.

11. الدمشقي تقي الدين ابن قاضي شهبة، أبي بكر بن أحمد محمد بن عمر بن محمد، طبقات الشافعية، دار دائرة المعارف العثمانية، ط1، د.ب، د.ت.

12. الراجحي عبده، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ط1.

13. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، القاهرة.

14. الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة، د.ت.

15. العمراوي لزهر، أسس التنظير النحوي عند الكوفيين، مذكرة لنيل شهادة المشرف، الأدب واللغة العربية، 1434هـ/2013م.

16. الكتبي محمد بن شاكر، فوات الوفيات والذيل عليها، دار صادر، ط2، بيروت، د.ت.

17. مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مكتبة الشروق، ط4، 1425هـ-2004م.

18. محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط1، القاهرة، 1427هـ-2006م.

19. معروف محمد، اختلاف الآراء النحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، جامعة مولانا مالك ابراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، 2010م.